



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



مؤتمر العدل الاجتماعي والتنمية والإنسانية

الدورة الثامنة

آذار / مارس 2021

الدولة العربية المعاصرة

التصور، النشأة، الأزمة

الورقة المرجعية

طرحت حركة الاحتجاجات والثورات العربية التي اندلعت عام 2011 في تونس وليبيا واليمن والبحرين ومصر وسورية وغيرها، والتي لما تزل أشكالها الاحتجاجية مستمرة حتى اليوم مع اندلاع مثيلتها في السودان والجزائر، أسئلة كبرى عن عوامل اندلاعها. وقد كشف هذا الانفجار، بعد عقود طويلة من تشكل الدولة العربية، عن أزمة الاغتراب الفكري والروحي والسياسي والاجتماعي البنيوي الشامل بين الأنظمة التي حكمت الدول العربية عقودًا طويلة وأسهمت في بنائها وتشكلها من جهة وبين شعوبها ومجتمعاتها من جهة أخرى. فلم تعد هذه المجتمعات تتعرف إلى نفسها فيها، ولم تعد تشعر بأن هذه الدولة دولتها، بل كائنًا «برانيًا» عنها لا تتعرف إليه إلا في شكل الدولة التسلطية التي تتحكم فيها فئة أوليغارشية تحتكر الثورة والسلطة.

ومن أهم مصادر هذا الاغتراب توارثي مفهوم الدولة نفسه، إذ ماهت النظم التسلطية العربية بين الدولة والسلطة، واعتمدت في سياساتها الأمنية والسياسية نهج إظهار أي معارضة للسلطة على أنها نيل من الدولة نفسها، ومن مبدأ سيادتها، وربطت بين الاحتجاجات والآراء والقوى المعارضة لها وبين مؤامرات خارجية تستهدف سيادة الدولة، والتدخل في شؤونها الداخلية، غارسة في ذلك أساس الاغتراب الشامل بينها وبين المجتمع الذي تتسلط عليه باسم السيادة، معرّضة بذلك مفهوم السيادة نفسه (الذي يفترض أن ينظم العلاقة بين الدول) إلى تأثير العلاقات المتوترة بين الحكام والمحكومين.

ولم تُقم هذه الأنظمة تداخلًا بين الدولة والسلطة فقط، بل أقامت تداخلًا بينها وبين الهوية الوطنية. ومن ثم، كان تفكك الدولة، الذي تخلفه الثورات والانتفاضات الشعبية، يبدو كأنه تفكيك للهوية الوطنية، التي لم تستطع - بسبب هذا الربط - البقاء مصونةً بعيدًا عن الأنظمة. وهكذا، كان يطلق سقوط الأنظمة/ الدول فورانَ الهويات الدينية والطائفية والإثنية، التي وجدت نفسها في لحظة رُفع فيها غطاء الهوية/ الدولة الوطنية.

من هنا، يمكن أن نفهم لمَ تطرح الانتفاضات على الأنظمة مسألة الدولة نفسها، ولا سيما حين تثار قضايا إثنية وطائفية لم تحلّها الدولة عبر بناء الأمة بمواطنة منقوصة. كما تلوح الأنظمة التي لم تتعرض لثورات وانتفاضات شعبية بعد، بمسألة الدولة والخوف عليها، وكأن من شأن الانتفاضات الشعبية أن تهدد كيان الدول.

ومن ناحية أخرى لم تتورع أنظمة ومعارضات عن الاستعانة بدول خارجية لحسم مسألة علاقة الحاكمين بالمحكومين متجاوزة كيان الدولة، وطارحة علامة سؤال كبيرة حول مدى استبطان مسألة السيادة باعتبارها فوق الخلافات السياسية وحتى التناقضات الداخلية.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن سيادة هذه الدول كانت منقوصة أصلًا، فقد نشأت الأنظمة تابعة سياسيًا للقوى الاستعمارية القديمة أو للقوتين العظميين في النظام العالمي ثنائي القطبية، وترسخت هذه الحالة بمرور الوقت في أشكال مختلفة من التبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

الدولة الحديثة نشأةً ومفهومًا

أطلق المؤرخون الكلاسيكيون العرب على السلالات السلطانية والإمبراطورية التي تعاقبت على الحكم اسم الدول، وربط ابن خلدون بين الدولة والعصية التي انتقل الملك إليها بهذا المعنى الكلاسيكي

التاريخي الإسلامي للدولة. ولمفهوم «الدولة»، هنا، صلة بالسلطة أو بالعصبة المتغلبة، لكن ليست له أي صلة بالمفهوم الحديث للدولة، فهو مفهوم اشتق من «دالّ يدول»، وانقلب من حال إلى حال، نسبة لتغيير السلالات وسلطاتها الحاكمة، والتعامل مع المحكومين بوصفهم رعايا، بينما الدولة الحديثة ثابتة مؤسسية مستمرة تتعامل مع من تحكمهم أو تتعاقد اجتماعيًا معهم بوصفهم مواطنين، لكن التغيير يدور حول تداول السلطة فيها. ولربما ليس مصادفة أن تعلو في الفكر العربي الحديث خلال العقود الثلاثة الأخيرة عِبْر المقارنة بين حال الدولة العربية المعاصرة ونموذجها فكرة التحول من رعية إلى مواطنين.

تتميز الدولة الحديثة بأنها دولة القانون، أو دولة سيادة القانون. ويمكن القول على الإطلاق: إن الدولة الحديثة والقانون توأم. ويعني هذا خضوع الحكام والمحكومين للقانون. وتختلف الدولة الحديثة بهذه السمة عن صور المجتمعات السياسية السابقة عليها كالإمبراطوريات والإقطاعيات، التي كانت فيها السلطة مشخصة في الملك أو الإمبراطور أو الإقطاعي، فصارت منظمة تنظيمًا قانونيًا في الدولة الحديثة. ويصح القول إن تعسف الاستبداد غير الخاضع لقانون هو نقيض حديث لمفهوم الدولة الحديثة وبنيتها، وهو العامل الرئيس في تقويضها. فمع زوال الاستبداد يحصل فراغ قانوني حقيقي، يحتاج ملؤه بـ «حكم القانون» إلى مرحلة انتقالية صعبة ومعقدة ومحفوفة بالمخاطر.

إنّ الدولة الحديثة، ومفهوم السيادة المعبر عنها، والذي يتناول السيادة على الأرض والحدود، ومفهوم المواطنة، وهو الوجه الآخر للسيادة، كلية تاريخية جديدة مبتكرة في التاريخ البشري، كان تجليها الأول في الملكية المطلقة، ولكن لأن وحدتها الاجتماعية تقوم على الأرض والسكانين عليها والمواطنة وما يتصل بهذا المفهوم من منظومة حقوق وواجبات، فقد فتحت بابًا لنشوء الوطنيّات وصراع الدولة-الأمة مع مفاهيم مغايرة للأمة (الشعب، العرق، الدين). وقد تحولت هذه الصراعات إلى جدليات تميز تواريخ الدول الحديثة.

إنّ الدولة كيان حديث تحكمه الوحدة، وتوحيد الجيش وتوحيد القوانين والسوق (توحيد الضرائب وإزالة الحواجز الجمركية)، وتوحيد اللغة ونشوء التعليم (ومعه توحيد التاريخ)، وحتى توحيد الدين في المراحل الأولى لتطور الدولة الحديثة التي تميزت بإملاء المذهب ورفض التنوع. وهذا في مقابل تعدد الجنسيات في الجيوش الإمبراطورية، وتجزؤ السوق وتعدد الأعراف، وتوزيع التعليم بين الهيئات الجماعية. لقد أسهمت الدولة في اندماج المجتمع على أساس تحويل عناصره الإثنية المشتركة والراسخة إلى قومية حديثة بواسطة الأيديولوجيا والتربية، فيما سيعرف بالدولة-الأمة بوصفها نموذجًا تاريخيًا أوروبيًا للكيان السياسي، ومأسسة الحقوق والواجبات على أساس مفهوم الفرد في المجتمع والمواطن في الدولة.

وبهذا المعنى كان نموذج الدولة نقيضًا على طول الخط لنموذج الإمبراطورية، فهو كلية تاريخية-اجتماعية-سياسية جديدة، يحكمها منطق مسيطر هو منطق الهوية Identity أو منطق الوحدة مقابل التشتت والتنوع، والاندماج القومي أو الاجتماعي مقابل الانتماءات الجماعية المحلية ما قبل القومية، ومنطق مركزة الهوية مقابل منطق الهويات المتعددة، والأمة مقابل القبيلة والمحلة والجماعة الدينية، ومركزة اللغة القومية مقابل تعددية اللغات. إن هذا التنوع هو نقيض الدولة حين يكون معطىً موروثًا مقاومًا للمركزة والتجانس، ولكن بعض الدول تعيد إنتاجه بلغتها وفي ظل سيادتها ومواطنتها

عبر التوافق، أو حين تفشل في عملية الدمج بوصفه نوعًا من الحقوق الجماعية والجماعية في إطار الدولة، أو عبر مركزية إدارية من أنماط مختلفة.

ولكن كما يحدث في العلاقة بين الأفكار والتاريخ، وبين أنماط أمثلة التاريخ وبين التاريخ نفسه، فإن نموذج الدولة بوصفه نموذجًا فكريًا مؤسسيًا صيغ لاحقًا، بما يعنيه أن تشكل الدولة قد مر بتحويلات تاريخية كبيرة، ولما يزل يمر فيها وصولاً إلى طرح إشكاليات ما بعد نموذج الدولة-الأمّة، وتفكك الروابط التي نشأت تاريخيًا بين الدولة والأمّة، بما في ذلك استعادة الحنين إلى الإمبراطوريات القديمة المنهارة في إطار خطاب التعددية الثقافية.

وما يزال يسود جدل بين علماء القانون العام وبين علماء السياسة والاجتماع والتاريخ على تحديد مفهوم الدولة، بين من يحدده من علماء القانون بمنظومة شعب وإقليم وسلطة حاكمة، وبين علماء الاجتماع الذين يركزون على المركزية الجبائية، وإخضاع الهيئات الوسيطة كافة إلى سلطة الدولة المركزية ونزع امتيازاتها وقيادة عملية الاندماج الاجتماعي واحتكار شرعية العنف، وبين علماء السياسة الذين يركزون على القدرة على فرض السيادة في العلاقات الدولية، وعلى الدولة بوصفها الصورة التاريخية للمجتمع السياسي وما يرتبط به من مأسسة حقوق وعلاقات اجتماعية. لكن خلف هذا الجدل تبقى الدولة الحديثة مختلفة نوعيًا عن الأنماط التقليدية السلطانية والإمبراطورية للسلطة.

يثير ذلك مسألة تزمين نشوء الدولة الحديثة. لقد درج التاريخ الكلاسيكي السائد للدولة الحديثة على تزمين نشوء الدولة الحديثة مؤسسيًا أول مرة في العالم بـ «معاهدة وستفاليا» (1648) التي أنهت حرب الثلاثين عامًا في أوروبا. وارتكز هذا التزمين على ولادة مفهوم السيادة: الداخلية والخارجية في نطاق إقليمي جغرافي محدد معترف به، لتستبدل الثورة الفرنسية مفهوم صاحب السيادة من الملك إلى الشعب أو الأمة. وفي الأدب الكلاسيكي لتاريخ الدولة الحديثة هناك من يزمّن تاريخ ميلاد الدولة الحديثة بمعناها المركزي السيادي الإقليمي الذي تمثل فيه الدولة الأمّة في صيغة الدولة-الأمّة بالثورة الفرنسية، ويزمّن البعض أكثر تشكل نموذجها المكتمل مع الدولة النابليونية في السنوات الأولى لما بعد الثورة الفرنسية، والحروب التي أثارها في أوروبا، ثم بحث كل دولة قومية عن مجال إمبراطوري توسعي للسيطرة عليه، وانتقال الصراع بينها على مستوى عالمي.

لقد كان تراجع دور الروابط والهيئات الجماعية الوسيطة التي يطلق عليها كلاسكيًا اسم «الفيودالية» وإسهام الدولة الحديثة في تقويضها شرطًا لاستمرار هذه الأخيرة ولنشوء المواطنة في الدولة. وقد حصل هذا التطور تدريجيًا بدناميكيات داخلية في أوروبا. أما في المشرق، فقد أسقطت الدولة وجهازها من أعلى على المجتمع فاحتوت في داخلها البنى الجماعية المختلفة والبنى التشاركية (الكوربوراتية)، وكان دور القسر والإملاء من أعلى في فرض الوحدة عليها أكبر من دور الاندماج التدريجي عليها، مع أن الأخير لم يكن غائبًا تمامًا.

لقد أوجدت معاهدة وستفاليا أول مرة مفهوم الدولة الحديثة التي تنمّطت منظومتها في حكم مركزي تحتكر أجهزته المؤسسية، السياسية والقضائية-القانونية والإدارية والأمنية، شرعية العنف، ومن السيادة على نطاق إقليمي ترابي جغرافي محدد يعتقد أن من يقطنه هو شعب واحد أو أمّة واحدة، وأن أرضه قومية، كانت له منذ الأزل فيها، وهو ما اضطلعت التواريخ القومية في كل دولة

بتخيله وإعادة إنتاج الدولة له عبر أجهزة التنشئة والتعليم المركزية، ليتطور مفهوم حقوق المواطن وتوسعه مع دسترة الدولة بحيث يكون القانون فوق الحكام والمحكومين.

لقد ظل الشرق الإسلامي حتى بداية مرحلة التنظيمات العثمانية في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر يقوم على الروابط الجماعية التي تتوسط بين جهاز السلطنة والحكم والمجتمعات المختلفة. ولقد دخل تطبيق التنظيمات في صراع مع هذه البنى، ولاحقًا أسهم التمدين ونشوء الطبقات الوسطى والفئات المثقفة الحديثة والحركات الوطنية في ظل الاستعمار والجوش الوطنية في إضعافها بفعل ديناميكيات داخلية غير مفروضة. لكن البنية التسلطية للدول العربية لم تنجح في عملية الدمج الاقتصادي الاجتماعي، فأعدت إنتاجها في إهاب جديد.

وقد تساقطت آثار مفهومي السيادة والحدود في العالمين الإمبراطوري العثماني والسلطاني الإيراني إبان الحروب العثمانية الصفوية. فبعد أقل من عقد، وتحديداً بدءًا من خمسينيات القرن السادس عشر، غدا مفهومًا السيادة وتعيين الحدود بندًا ثابتًا في المعاهدات الصفوية-العثمانية، لكن من دون أن تتحول الإمبراطورية العثمانية ولا السلطنة الإيرانية إلى دولتين حديثتين. وهذا محور إشكالية للتفكير فيها. فلقد أوجد مفهومًا السيادة وتعيين الحدود التي باتت «قومية»، مفهوم الدستور. والمحددات الأساسية المؤمثلة للدستور هي مجمل القواعد القانونية التي تتصل بتنظيم الدولة السياسي وشكلها وخصائص نظامها السياسي-الاجتماعي ووظائف السلطات فيه، ومنظومة الحقوق التي يتمتع بها المواطنون من دون تمييز أو استثناء.

اكتشاف الدولة الحديثة: التنظيمات العثمانية

لم تنشأ أجهزة الدولة الحديثة المؤسسية البيروقراطية في هذين العالمين إلا مع بداية مرحلة التنظيمات الخيرية العثمانية (1839)، التي رامت تحويل الدولة العثمانية من دولة سلطانية شرقية مؤلفة من جماعات فيودالية إلى دولة مؤسسية حديثة تقوم على مفاهيم الحقوق والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة. لكن التناقض سرعان ما ظهر ما بين مستوى التحديث في العاصمة وبعض عواصم الولايات ومستواه المحدود في الهوامش، وكذلك بين المنطق المركزي والتنوع الاجتماعي والإثني واللغوي الهائل في العالم الإمبراطوري العثماني، الذي اجتاحت في القرن التاسع عشر حركة القوميات، طردًا مع الاندماج بين الأيديولوجيا القومية والدولة-الأمة الحديثة في الغرب، واندلع سؤال الدولة الحديثة في العالم الإمبراطوري العثماني العربي والبلقاني خاصة بالتزامن مع حركة القوميات التي تروم تحويل الإثنيات القومية إلى دول قومية سياسية تحتذي نموذج الدولة-الأمة الأوروبي، وتقومون مجالها السيادي الجديد. وسادت حركات الإحياء اللغوي والثقافي ومحاولة إعادة بناء الأصول وتخليها المقومين، وهو ما يسم حركة القوميات المتأخرة في العالم العثماني، وبشكل محدد قوميات البلقان وحركة القومية العربية الحديثة.

في حركة القوميات المتأخرة في المجتمعات العربية العثمانية التي تأخر وعيها لابتكار مفهوم الدولة، ثار الجدل على العلاقة بين الدولة والأمة في نموذج الدولة-الأمة. وإلى سبعينيات القرن العشرين، كان هذا الجدل ما يزال قائمًا، وارتبط به جدل آخر على الأمة العربية، هل هي قائمة أم في طور التكون؟

لكن في هذا الجدل تبقى حقيقة أن المنطق المركزي التوحيدي الشامل للدولة الحديثة المركزية في الغرب هو الذي حوّل العناصر الإثنية المشتركة من دين ومذهب ولغة وعادات إلى قوميات، كما حوّل أرضه الجغرافية إلى إقليم قومي، تعيد الأيديولوجيات القومية بناء تاريخه وتخليه تاريخًا قوميًا في الأصل ممتدًا حتى قيام الدولة المستقلة.

تطلب تكوّن المجتمع السياسي في هذا النموذج، وما يرتبط بهذا المجتمع من حقوق ومنظومات قانونية-دستورية-اجتماعية تحكم الحكام والمحكومين، تطورًا تاريخيًا كبيرًا استغرق أكثر من قرنين ونيف في الغرب. بينما تأخر بروز ذلك في حركة القوميات المتأخرة، ومنها الحركة العربية، في العالم الإمبراطوري العثماني إلى مرحلة التنظيمات.

وقد أفرزت عملية التنظيمات بسرعة مفهوم «الدستورية» في العالم العثماني، ثم في العالم الإيراني، مع العقد الأول من القرن العشرين. كانت «الدستورية» من أقوى اكتشافات النخب العثمانية الحديثة والعربية العثمانية خصوصًا لمفهوم الدولة بوصفها كيانًا سياسيًا مستقلًا عن أشخاص من يجسدون سلطانها واقعًا، في وقت كان فيه الفكر الإسلامي ما يزال مستغرقًا في فكرة الخلافة والإمارة ومشتقاتهما أساسًا لشرعية الحكم. وفي إطار الصراع مع الاستبداد من جهة والاستعمار من جهة أخرى (واندماج الظاهرتين في كثير من الأحيان)، بدأت فكرة الدولة تتبلور بوضوح أكثر لدى النخب العربية (العثمانية السابقة)، ووصل تبلورها إلى درجة عالية من التطور مع النخب التي قادت الحركة العربية الحديثة في مرحلة انهيار الإمبراطورية العثمانية، ونشوء نظام الدول ما بعدها. وتمثلت هذه الدرجة العليا في طرح حل المسألة العربية على مستوى الدولة المستقلة والدولة الدستورية.

وقد ظلت مرحلة التنظيمات، على الرغم من تعليق الدستور العثماني في مرحلة السلطان عبد الحميد، مستمرة ومتسارعة على المستوى المؤسسي القانوني والإداري والعسكري؛ بل ظلت القوانين التي أنتجت في مرحلة التنظيمات هي التي تحكم قوانين الدولة حتى ثلاثينيات القرن العشرين على الأقل، على الرغم من الاستعمار الغربي تحت اسم الانتداب لسورية الطبيعية والعراق. وسنجد في تأمل أصول من تولى الحكم في الدولة العربية أو شكّل قوام ضباط الجيش وكبار موظفي الإدارة بعد انهيار الدولة العثمانية أن معظم هؤلاء كانوا تنظيماتيين. وهو ما يشير إلى إمكانية بناء إشكالية العلاقة بين التنظيمات العثمانية ونشأة الدولة العربية المعاصرة.

ويطرح تفحص هذه الإشكالية بؤرة نظر منطلقة من علم الاجتماع التاريخي ما بعد الكولونيالي تتمثل في أن هذه الدساتير لم تكن منحة استعمارية غربية لسلطات الانتداب أو الاحتلال لتمديد الشعوب العربية الراضحة تحت سيطرتها، وتعليمها أصول إدارة الشأن العام للدولة والمجتمع، بقدر ما كانت نتاج هذا الوعي التنظيماتي الحديث الذي تفاعل مع نشوء الشعور القومي والتأثر بمنجزات الدساتير الأوروبية. ونتيجة لهذه العوامل ارتبطت مقاومة الاحتلال والسيطرة بالبناء الدستوري للدولة.

نشوء المسألة العربية

لم تكن المسألة العربية سوى أحد فروع حل «المسألة الشرقية» التاريخية، وكانت جزءًا من بروز المسائل القومية للشعوب الأخرى في عوالم الإمبراطوريات، بتقويض ثلاث إمبراطوريات هي الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والمجرية في أوروبا الوسطى والعثمانية في الأناضول والأراضي العربية العثمانية، ويضاف إليها انهيار الإمبراطورية الروسية التي حل مكانها لاحقًا اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية. وكانت معاهدات الصلح قد حلت المسائل الألمانية والنمساوية والهنغارية على أساس تشكيل دول قومية مستقلة، على ألا يتجاوز حجم من لا ينتمي إليها إثنيًا أو عرقيًا-لغويًا أكثر من ثلاثة في المئة، في حين تم التخلي عن هذا المعيار في حالة إعادة بناء الإمبراطورية العثمانية المنهارة في دول مستقلة، ولم يعترف للعرب بحل المسألة العربية على الرغم من العهود التي قطعت للحركة العربية بدعم قيام دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية في آسيا العربية، مقابل إعلان الثورة على الدولة العثمانية، بينما تمكنت تركيا بفضل حرب الاستقلال من الخروج بدولة قومية تركية مستقلة تامة السيادة، وحلت مسألتها التركية بالحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها. وأكثر من ذلك، زُرعت دولة إسرائيل، التي زادت في تعقيد المسألة العربية.

لقد ارتبطت المسألة العربية بحل مسألتين مترابطتين هما مسألة الوحدة القومية في دولة-أمة عبرت عنها نموذجيًا محاولة الحركة العربية بناء دولة عربية مستقلة في سورية (1918-1920)، متحدة مع العراق والحجاز، ومسألة النظام الدستوري الحديث في آن واحد.

إنّ المضمون المحدد لتجربة الحركة العربية الأولى في محاولة حلها المسألة العربية هو الربط بين الاستقلال وبناء الدولة والأساس القانوني الدستوري للدولة. وقيام هذا الأساس الدستوري على مفهوم الفرد في المجتمع، والمواطن في الوحدة الأساسية للدولة، فضلًا عن الفصل بين السلطات، وإقامة مجلس نيابي منتخب، وإدارة لامركزية، وتكريس الحقوق والحريات، والشروع في بناء أجهزة عصرية مؤسسية.

لكن ما حدث هو تحطيم تجربة هذه الدولة وتجزئة أراضيها، بل وإنشاء دويلات طائفية مستقلة ذاتيًا مكانها. ولا يعني ذلك أن المجتمع العربي الذي كانت روابطه العمودية ما زالت قوية لم يكن قابلاً لذلك بقدر ما يعني اصطناع الدول من دون أساس من حقائق الجغرافيا أو التاريخ.

المسألة العربية ودولة جميع المواطنين

لم تحل المسألة العربية بتمكين العرب من أن يعيشوا في دولة-أمة على غرار الدول-الأمم الأخرى التي أنشئت على حطام الإمبراطوريات، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، أو في اتحاد دول عربية مستقلة كما طرحت الحركة العربية. ونشأت من ثمّ الدولة العربية المشرقية المعاصرة في الحدود الجيوبوليتيكية العامة التي رسمتها معاهدة لوزان (1923) التي أنشأت نظام الدول. وعن هذه الدول سينبثق بشكل أساسي، مع بعض التعديلات، نظام الدول العربية المستقلة الراهنة، لكن مع وجود مناطق نزاع دائمة. أما دول المغرب التي عرفت الاحتلال الفرنسي قبل زوال الإمبراطورية فقد كان نشوء

الدول رهناً بالصراع بين الحركات الوطنية والاستعمار الفرنسي، والتحولت داخل فرنسا ذاتها، وفي مكانتها في العلاقات الدولية.

وقد وصف الفكر القومي العربي هذه الدولة بالقطرية تعبيراً عن نفيه لها وتمسكه بحل المسألة العربية، بينما وصفها البعض في المغرب العربي بالدولة الوطنية. وهذا الوصف معياري بوضوح، في حين وصفها البعض بالدولة ما بعد الاستعمارية في إشارة إلى أن دولة الاستقلال وارثة للمؤسسات التي خلفها الاستعمار.

تتعلق هذه الأوصاف المعيارية بالجوانب الخارجية لنشأتها، أكثر مما تهتم بالتحليل الاجتماعي التاريخي لتشكّلها وتطورها وبنياتها والديناميات التي اشتغلت فيها في ضوء نظام دولي تقوم وحدته الأساسية على الدولة ذات السيادة. فبعد تجربة ليبرالية هشة، لم تستطع أن تحل المشكلات الاجتماعية الكبرى، دخلت معظم الدول العربية المستقلة في دورة الانقلابات الثورية التي تمتعت في البداية بقاعدة شعبية نتيجة التحولات الاجتماعية التي أدخلتها، ولا سيما في تغيير العلاقات الزراعية والإصلاح الزراعي، وتعبئة الموارد عبر القطاع العام، وعجزت عنها الدولة الليبرالية الطابع التي كانت تعكس سيطرة الطبقات العليا في المجتمع. كانت هذه التجربة الليبرالية هشة وإن دفعت مرارة النظم التسلطية اللاحقة إلى إعادة تخيلها والحنين إليها كـ «تاريخ سعيد» للحياة الديمقراطية التي جرى قطع تطورها.

ما هو مشترك في الدولة العربية المعاصرة تقليدية محافظة كانت أم جمهورية راديكالية شعبية «ثورية» هو تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمكنت عبر تعبئة الموارد من تحقيق ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، وانتشار التعليم الأساسي والجامعي والصحة، بما رفع من سن العمر المتوقع عند بدء الحياة، وتوسيع الطبقات الوسطى وغيرها من عناصر التحديث. وقد أدخلت الجمهوريات عامة الشعب في السياسة عبر تحويلها إلى جماهير في خطاب هذه الأنظمة السياسي.

أدى هذا الدور التدرّجي، الذي كان حاجة موضوعية شكّل أساس تسلطيتها اللاحقة المختلفة في الدرجات، إلى تضخم الدولة العربية من دون أن تصبح قوية. فهي دولة ضخمة لناحية حجم أجهزة الموظفين وتدخلها في مناحي الحياة المختلفة، ولكنها دولة ضعيفة لناحية عجزها عن جباية الضرائب على نحو شامل والسيطرة على المجتمع من جهة، ولناحية ضعف هيمنتها وشرعيتها واضطرابها إلى الاستعاضة عن ذلك بتضخيم جهاز القمع أيضاً.

وقد واجهت الدولة العربية المعاصرة أزمتها بدءاً من أواخر مرحلة السبعينيات بانكماش تدريجي في مصادر شرعيتها الأيديولوجية والسياسية والقومية. وكان من أبرز ادعاءات هذه الشرعية هو شرعية الإنجاز التنموي، ومن ثم تقلص قاعدتها الاجتماعية، وإفراطها في استخدام العنف في مواجهة معارضيها مع تفاقم أزمتها. بينما حاولت الدول الريعية التوزيعية التقليدية أن تمتص مجالها الاجتماعي بواسطة توزيع الريع وتدويره.

وقد بان ضعف الدولة حين اتخذ صراع النخب السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة في بعض الحالات شكل صراع بين مؤسسات الدولة، وحين ظهرت على السطح البنى الجماعية التي أخفاها خطاب الوحدة الوطنية أو قمعتها أجهزة الدولة حين رغبت، واستخدمتها حين كانت لها مصلحة في ذلك.

كانت ثقافة النخب السياسية الحاكمة، وجزء من تلك المعارضة، حتى أواخر السبعينيات ثقافة انقلابية، وكانت بدائلها من نوع الأنظمة التي واجهتها، وبدأ اكتشاف الديمقراطية من دون لاصقاتها الأيديولوجية التسلطية يتكون تدريجيًا منذ الثمانينيات. وقد حاولت بعض الدول العربية أن تخرج من مأزقها بانفصالات سياسية مقيدة في كل من اليمن ومصر والأردن استجابة لتوصيات المنظمات الدولية في الإصلاحات الاقتصادية، غير أن هذه الانفصالات وإن وفرت بعض الهوامش في إطار النظام السائد، فإنها كانت جزءًا من تحسين ديناميات عمل النظام التسلطي وليس خروجًا عنه. وحل مكان العقد الشعبوي القديم بين الدولة و«رعاياها» الذين ظلوا «رعايا» من الناحية السياسية تحالفًا بين نخب جديدة مسيطرة على جهاز الدولة وشرائح رجال الأعمال الجدد يستوحي السياسات النيوليبرالية في النمو والتنمية. وأعدت إنتاج هذه الصيغة عمليات إعادة الهيكلة التي جرت بدرجات متعددة، ليس في الاقتصاد فحسب بل في الحياة الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية والنظم الرمزية المعبرة عن معناها. لكن لم تشمل هذه التحولات بنية الدولة إلا جزئيًا وبصورة محدودة؛ إذ ظل مضمونها التسلطي قويًا وقائمًا، وبمعنى آخر لم تمس بعلاقات الإنتاج السياسية التي تتحكم فيها الدولة التسلطية، بل قلصت جهاز التحكم في الدولة والاستحواذ على مقدراتها إلى نخب ضيقة.

وخلال العقدين السابقين ما قبل اندلاع حركة الاحتجاجات والتحولات الاجتماعية والثورات عام 2011 وصلت تسلطية الدولة العربية المعاصرة إلى أقصى درجات تغولها، والمماهة بين نظامها وبين الدولة، والمماهة أيضًا بين سيادتها على مقدرات الدولة وسيادة الدولة نفسها، وانكشف التحولات النيوليبرالية عن تجديد أدوات التسلطية وليس عن الانفتاح الديمقراطي، وتعمق درجات الاستقطاب في المجتمع الواحد نفسه.

لقد كانت الأدبيات النيوليبرالية، التي جرى تحويلها إلى سياسات تبنتها القوى العظمى المؤثرة في المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، تتحدث عن حلول لأزمة التسلطية العربية، بالخلص من الدولة نفسها، إذ جرى الترويج لنظرية مفادها أن الدولة هي أصل الاستبداد. ومن ثم، لا يمكن الانتقال إلى الديمقراطية من دون إعادة هيكلة الدولة نفسها وتعريفها، لا النظام السياسي، وصولًا إلى ما يُعرّف في الأدبيات النيوليبرالية «دولة الحد الأدنى» أو «دولة أقل، مجتمع أكثر».

ودائمًا ما كانت تأتي الحلول لأزمة الدولة العربية بالانتقال إلى ما بعدها، ليس فقط في الخلاص منها، بل كذلك بتقليد التطور السياسي الغربي في سياق غير سياقه، فإذا كانت المجتمعات الغربية (أو بعضها) تستطيع الحديث عن «ما بعد الدولة»، أي القبول بسيادات متنافذة، أو التخفيف من مهمات الدولة لصالح المجتمع، أو ما إلى ذلك، فإن هذا لن ينتج إلا صيغة مشوهة كالصيغ التي نتجت من تركيب النماذج الغربية على غير سياقها، ذلك أن مجتمعاتنا لا تزال تتطلع، وبحق، إلى الدولة.

ومن ثم، يكون حل أزمة الدولة هو الدولة نفسها. فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني من دون دولة، والمجتمع المدني القوي ليس رديف الدولة الفاشلة أو الضعيفة، بل رديف الدولة القوية المستقلة.

من حقائق التاريخ والاجتماع أن التجانس القومي الكامل في الدولة/ الأمة أمر نادر الوقوع تاريخيًا. ففي كل دولة حديثة قضية أقليات الأقليات، الذي هو مصطلح من إنتاج القرن التاسع عشر الأوروبي. وكان الدمج القسري في إطار مواطنة وثقافة واحدة الحل الفرنسي المعروف، ولكن ثمة حلول أخرى مثل التعددية الثقافية على أساس المواطنة الواحدة أيضًا في إطار الدولة الحديثة. وثمة حلول

فدرالية، لكنها تقوم على لا مركزية إدارية في شؤون مناطق قد تتطابق مع جماعات هوية، ولكن ليس بالضرورة إذا بقي المواطن الفرد حرًا في اختيار هويته ومكان إقامته. أما فدرالية الهويات الإثنية والدينية فتثير مشاكل لا تحصى، وغالبًا ما تشكل أساسًا للانفصال. ولهذا تاريخ مكين في المجتمعات الغربية المتطورة، كما لمشكلاته جذور بعيدة وما زالت تتفجر بين الفينة والأخرى. لكن الفدرلة في الدولة العربية الراهنة التي تسوقها الكثير من المنظمات والنخب واستطرادًا الدول بعملية إعادة بناء الشرق الأدنى، فغالبًا ما تشير إلى المحاصصة السياسية الجهوية والطائفية في المجتمعات المركبة الهوية، من دون النظر إلى مسألة المواطنة المتساوية أولًا. فلا هي تعددية ثقافية، ولا هي لامركزية إدارية في إطار السيادة الوطنية والمواطنة المتساوية.

المسألة العربية تحضر، هنا، من جديد في تصورنا لوجود شعب عربي وثقافة عربية مشتركة وضرورة بناء أمة ديمقراطية مواطنة تنتمي فيها الأغلبية إلى العروبة، ولكن ثمة جماعات أخرى المنتمون إليها مواطنون متساوون في الحقوق، ولديهم أيضًا حقوق جماعية. ويتطلب نشوء مثل الأمة المواطنة ترسيخ مفهوم الدولة نفسها. ذلك أن العروبة بمعناها الثقافي اللغوي الحضاري تشكل أساس ملاط هوية الوحدة الوطنية لدى الأغلبية على الأقل، في كل دولة وطنية أو قطرية عربية راهنة، من دونها تتحول الدول الراهنة إلى عشائر وطوائف ومذاهب يعاد تخيلها وإنتاجها، هذا عدا محاولات قومنة الثقافات والطوائف المختلفة. ولا يمكن درء هذا إلا بتحول الدولة العربية إلى دولة حديثة أي إلى دولة جميع المواطنين. وهذا هو المضمون الجديد لحل الفكرة العروبية الديمقراطية الجديدة للمسألة العربية في مرحلة نظام الدول، وربط التحول إلى دولة جميع المواطنين بالتحول الديمقراطي. الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة التي تكون دولة جميع المواطنين هي التي تمكّن الشعوب العربية من استعادة السيطرة على مصيرها.

يأمل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن تمثل الدورة الثامنة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع «الدولة العربية المعاصرة: التصور، النشأة، الأزمة» فرصة لدرس مختلف قضايا الدولة العربية المعاصرة وتحليلها، وإثارة النقاش بشأنها، ويدعو الباحثين من خلفيات أكاديمية مختلفة إلى المساهمة في المحاور والموضوعات التالية، وهي موضوعات تأشيرية وإرشادية لشحذ التفكير، أو في موضوعات أخرى ذات علاقة بموضوع كتاب المؤتمر مما لم يجر ذكره:

- ✦ محور نظري عن مفهوم الدولة الحديثة (لا يستقبل هذا المحور الأبحاث المدرسية بل الأبحاث النقدية التي تتميز بمعالجات جديدة فقط).
- ✦ الفكر العربي الحديث والمعاصر وإشكالية الدولة.
- ✦ الدستورية: اكتشاف الفكر العربي النهضوي في العالم العثماني مفهوم الدولة الحديثة وصلة ذلك بحركة التنظيمات العثمانية وتطور أفكار الدستور، ومأسسة أجهزة الدولة العصرية الحديثة.
- ✦ نشوء الدولة الوطنية أو القطرية العربية أو الدولة ما بعد الاستعمارية.
- ✦ أطر شرعية الدولة العربية الحديثة.
- ✦ الدولة العربية الحديثة والكوربوراتية.

- ✦ تقييم نقدي للدولة العربية من زاوية إنجازاتها الاجتماعية التنموية التاريخية وإخفاقاتها.
- ✦ الدولة التسلطية العربية: بنيتها ونماذجها، الدولة الشعبوية، الدولة الريعية-التوزيعية، دولة القطاع العام، الدولة البوليسية.
- ✦ أنماط الدولة الفاشلة في العالم العربي.
- ✦ الدولة البسيطة والدولة المركبة: المركزية، اللامركزية، الفدرالية، أنظمة المحاصصة.
- ✦ المواطنة ودولة جميع المواطنين.
- ✦ رؤية المسألة العربية لحل مشكلة تفسخات الدولة العربية الراهنة.
- ✦ العلاقة بين فشل التحول الديمقراطي واستشراء العنف في الدولة العربية.
- ✦ الدولة المركزية والفواعل خارج الدولة.
- ✦ الدولة والهوية الوطنية.
- ✦ الدولة العربية والسيادة على المجال الأمني: صعود الميليشيات والقوى المسلحة تحديًا للدولة العربية.
- ✦ مؤسسات الدولة العربية وتحدي الليبرالية الاقتصادية.

نواظم المشاركة في المؤتمر

- ✦ تستقبل اللجنة العلمية المقترحات البحثية (1000-1500 كلمة) التي تتميز بمعالجات بحثية جديدة لموضوعها أو تقدّم قيمًا ونتائج بحثية مضافة في حقل موضوعها، وذلك وفقًا لمواصفات المقترح البحثي التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه 30 أيلول/ سبتمبر 2019. يُرسل الملخص البحثي مع نسخة من السيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني: annualconference@dohainstitute.org
- ✦ يستعرض الملخص البحثي مخطّطه الأساسي، ويشمل: (أ) فرضية البحث؛ (ب) قضاياه، (ج) إشكالياته الرئيسية؛ (د) منهج البحث؛ (هـ) مراجعه ومصادره.
- ✦ تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (6000-10000 كلمة) التي وافقت على مقترحاتها متقيدة بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه 30 أيلول/ سبتمبر 2020 (بمعدل سنة لإنجاز البحث).
- ✦ تخضع البحوث المنجزة كافةً للتحكيم المسبق بمساعدة لجنة علمية مختصة، ولا تعني موافقة اللجنة على المقترح موافقة تلقائية على مشاركة البحث في حال لم تقرّ هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.
- ✦ يتولى المؤتمر تغطية نفقات الانتقال والإقامة، ولا يمنح أيّ مكافأة عن أيّ بحث يقدّم فيه، وتعدّ البحوث ملكية فكرية للمؤتمر، بحيث جرى التقليد على نشرها في كتاب المؤتمر.